

تطور الخطاب التربوي في البيانات الوزارية وفي مناقشاتها من ١٩٢٦ حتى
Revue des lettres et de : العام ١٩٩٦ / أنطوان صياح. — في
traduction. — Vol. 10 (2004), ١٧٦-١٤٩. ص.

ببليوغرافيا

ملاحظات في أسفل الصفحات

I. Liban — Politique et gouvernement — 20e siècle II.
Rapports — Rédaction III. Education — Politique
gouvernementale — Liban

PER L1037 / FL164183P

تطوّر الخطاب التربوي في البيانات الوزارية وفي مناقشاتها من ١٩٢٦ حتى العام ١٩٩٦

أنطوان صياح
الجامعة اللبنانية

مدخل:

الخطاب مفهوم لغوي حديث النشأة، طلع به دارسو اللغة بعد أن بلغت الدراسات النحوية أوجها ووصلت إلى حدود متقدّمة من التدقيق، وبعد أن تأكّد لهم أن الدراسات اللغوية لا يمكن أن تحيط بالنتاج اللغوي إحاطة شاملة إذا قامت على معطيات ميدان واحد من ميادين علم اللغة؛ وقد أدّى ذلك إلى إعطاء كلمة خطاب معاني تخطت ما كان يفهم منها من خلال ميادين النحو والمعاني والسرد إلى بنى خطابية قائمة على استزادات معنوية وحضارية إجتماعية وثقافية (باتريك شارودو، ١٩٨٣، ص. ٧).

وإذا كانت دراسة النص تقوم على تراصف إضاءات ميادين متعدّدة من علم الصوت إلى علم الصرف إلى علم النحو، علم المعاني، علم الرموزية وعلم البراغماتيك فقد قام مفهوم الخطاب بإضافة أبعاد إجتماعية خاصة بالسياق الثقافي الذي صدر فيه هذا القول وحوّله إلى خطاب جامعاً في ذلك الإنسان الذي أنتج الخطاب أو المرسل، والإنسان الذي يتلقى الخطاب أو المرسل إليه حقيقياً كان أم مفترضاً، والدارس الذي يعيد صياغة الوضعية الأساسية للخطاب من خلال استعادة خيارات المرسل والحيثيات الظرفية التي أمّلت عليه الأخذ باستراتيجيات معينة في بناء خطابه.

ولقد قام باحثون عدة بتطبيق مناهج الخطاب على ميادين الحقوق والإعلام والأدب ونحن ننوي في هذا البحث تطبيق مفهوم الخطاب في ميدان التربية من خلال دراستنا للمسائل التربوية في البيانات الوزارية وفي مناقشاتها في الفترة الممتدة من العام ١٩٢٦ وحتى تاريخه. ولجاناً بهدف الدقة ولضرورات متعلّقة بطبيعة الخطاب في كل من البيانات الوزارية ومناقشتها إلى معالجة بحثنا في ثلاثة أقسام على الوجه التالي:

١- معطيات رقمية

٢- الخطاب التربوي في البيانات الوزارية

٣- الخطاب التربوي في مناقشات مجلس النواب بعد أن ذلّلنا كلاً من القسمين الثاني والثالث بملاحظات نقدية أنهت دراسة متعمقة لمضامين البيانات والمناقشات معتمدين في ذلك على مفاهيم ميدان تحليل المضمون كما عرضها بردن لورنس (١٩٩٦، ص. ص. ٣٩-١٧٦) في كتابة تحليل المضمون.

١- معطيات رقمية:

قبل الدخول إلى دراسة الخطاب التربوي في البيانات الوزارية ومناقشتها يجدر بنا أن نشير إلى المعطيات الرقمية التالية:

١- بلغ عدد الحكومات اللبنانية منذ العام ١٩٢٦ وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة إحدى وثمانين حكومة، تسع عشرة منها تولّت السلطة في عهد الإنتداب من العام ١٩٢٦ وحتى العام ١٩٤٣، وإثنتان وستون حكومة إستقلالية من العام ١٩٤٣ وحتى العام ١٩٩٦.

٢- بلغ عدد الحكومات التي لم تتقدّم ببيان وزاري ثمان^١، وست وعشرون تلك التي لم تشر ببيانها إلى المسائل التربوية، ومن بينها ثلاث عشرة حكومة لم يناقشها النواب في الشأن التربوي، وهاتان الظاهرتان عائدتان إلى أن الإهتمامات التربوية لكل من الحكومة والنواب لا تحتل مرتبة الصدارة فهي غائبة في مواسم الإنتخابات وعند مرور البلاد بظروف سياسية صعبة.

٣- بلغ عدد الحكومات التي تعدى عدد الكلمات التي عالجت فيها الشؤون التربوية في بياناتها الوزارية الخمس وستون كلمة^٢ ثلاث عشرة حكومة يمكن ترتيبها على الوجه التالي:

(١) أنظر الجدول رقم ١ في الملحق حيث تجد لائحة بأسماء الحكومات التي لم تتقدّم ببيان وزاري ولم تمثل أمام مجلس النواب، وبالمدة التي أمضتها.

(٢) قد توقفنا عند العدد ٦٥ كلمة أي خمسة أسطر بعدما تبين لنا أن كل معالجة للشأن التربوي في أي بيان وزاري بما دون ذلك من الكلمات لا تعدو كونها كلاماً مكرراً لم يتطرق إلى جديد يضطره لإقناع النواب بصوابيته فيتعدى هذا الكم من الكلمات.

عدد كلماته	تاريخ إلقاء البيان الوزاري	إسم رئيس الحكومة	الرقم الترتيبي
٣٠٩ كلمات	١٩٧٣/٨/٧	تقي الدين الصلح	١
٢٨٦ كلمة	١٩٥٢/٥/١٢	صائب سلام	٢
٢٨٠ كلمة	١٩٩٥/٦/٥	رفيق الحريري	٣
٢٣١ كلمة	١٩٤٢/١٠/٧	رياض الصلح	٤
١٨٤ كلمة	١٩٧٢/٦/٨	صائب سلام	٥
١٧٢ كلمة	١٩٩٠/١٢/٢٤	عمر كرامي	٦
١١٤ كلمة	١٩٦٠/٨/١	صائب سلام	٧
١٠٥ كلمة	١٩٥٧/٨/١٨	سامي الصلح	٨
١٠٥ كلمة	١٩٩٢/١٠/١٣	رفيق الحريري	٩
٨٩ كلمة	١٩٢٩/١٠/١٢	إميل إده	١٠
٨٧ كلمة	١٩٩٦/١١/٢٥	رفيق الحريري	١١
٨٤ كلمة	١٩٥٨/٣/١٤	سامي الصلح	١٢
٨٢ كلمة	١٩٧٤/١٠/١٣	رشيد الصلح	١٣
٦٥ كلمة	١٩٦٥/٨/١٢	رشيد كرامي	١٤

٤- بلغ عدد الذين ناقشوا البيانات الوزارية من النواب في الشؤون التربوية حده الأقصى في مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس رفيق الحريري في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٦ إذ ناقشه ثلاثة وثلاثون نائباً وكان سبق ذلك إثنان وعشرون نائباً ناقشوا البيان الوزاري لحكومة الرئيس رفيق الحريري في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٢، في حين لم يناقش أي نائب القضايا التربوية في البيان الوزاري لحكومة الرئيس عمر كرامي ١٩٩٠/١٢/٢٤ بالرغم من أنه احتل المرتبة السادسة بين البيانات الوزارية لانحاحية الكم من الكلمات الذي عولجت فيه القضايا التربوية. ويترافق هذا العدد المرتفع من المناقشين للقضايا التربوية مع ولاية جديدة للمجلس النيابي انبثقت عن انتخابات نيابية في كل من العامين ١٩٩٢ و١٩٩٦.

٥- تفاوتت مناقشات النواب للقضايا التربوية في البيانات الوزارية لجهة عدد كلماتها فمنها ما اقتصر على ثماني كلمات فقط، ومنها ما تعدّى الألفي كلمة حتى وصل إلى ٢٣٤٥ مع النائب إبراهيم بيان في مناقشته بيان حكومة الرئيس الحريري (١٩٩٦/١١/٢٥) وهي أطول مناقشة تربوية عرفها المجلس النيابي اللبناني.

– بلغ عدد رؤساء الحكومات الذين تولوا على تحمّل المسؤولية منذ نشأة الجمهورية اللبنانية وحتى تاريخه ثمانية عشر رئيساً منهم ستة رؤساء تولوا السلطة التنفيذية في عهد الإستقلال^٢. وهذا يشير إلى محدودية عدد الشخصيات المنتمية إلى نادي رؤساء الحكومات وإلى طبيعة النخب السياسية الحاكمة في لبنان كما أشارت إلى ذلك مرغريت حلو (حاليات، ١٩٨٢، ٦) في مراجعتها لكتاب جان ملحّة الوزارات اللبنانية وبياناتها (١٩٤٢-١٩٨١) الصادر عن مكتبة لبنان ١٩٨١، ٢٦٦ صفحة.

تجدد بنا الإشارة في معرض الإحاطة بحديثات الخطاب التربوي للبيانات الوزارية ومناقشاتها إلى مسألة لغوية هامة رافقت كل البيانات الوزارية ومناقشاتها وهي أن كل البيانات الوزارية هي بيانات مكتوبة، وإن كل مناقشات النواب هي مناقشات شفوية خطابية إذ لم يكن يسمح للنائب، حتى أواسط السبعينات بقراءة ما كتبه مناقشاً البيان الوزاري وقد نبه رؤساء المجلس النواب إلى ذلك مراراً ولم يسمح لهم بقراءة ما كتبوه إلا بعد إلحاح النواب في أواسط السبعينات، وإن البيانات الوزارية قبل الستينات كانت تناقش في الجلسة التي كان يلقي فيها البيان، وما درجت عادة تلاوة البيان الوزاري في جلسة ومناقشته في جلسة أو في جلسات تليها إلا ابتداءً من الستينات وذلك تحت إلحاح النواب.

ولقد اعتمدنا في دراسة البيانات الوزارية^٣ ومناقشاتها على محاضر مجلس النواب إذ هي متوفرة حتى العام ١٩٨٤ في ثلاث مجلدات ضخمة نشرتها مؤسسة الدراسات اللبنانية بعد أن أعدّها وحققها الدكتور يوسف قزحيا الخوري ونشير إليها في سياق البحث بـ (م. ١) و (م. ٢) و (م. ٣). وعلى محاضر مجلس النواب التي تكرمت إدارة المجلس بتأمينها لنا من أرشيق المجلس النيابي ونشير إلى هذه المحاضر في سياق البحث بالسنة والجزء وبالصفحة التي ورد فيها كلام النائب.

(٣) هناك رئيساً ووزارة توليا السلطة في عهد الإنتداب وفي عهد الإستقلال هما سامي الصلح ورياض الصلح ولم يحسبوا إلا مع عدد رؤساء الوزارة في عهد الإستقلال.

(٤) البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب، إعداد وتحقيق الدكتور يوسف قزما الخوري، بيروت مؤسسة الدراسات اللبنانية، المجلد الأول، ١٩٢٦-١٩٦٦، ١، ٧٨٨ ص (م. ١).

المجلد الثاني، ١٩٦٦-١٩٧٤، ٢، ٧٨٩-١٤٢٢ ص (م. ٢).

المجلد الثالث، ١٩٧٤-١٩٨٤، ٣، ٤٢٣٩-٢١٢١ ص (م. ٣).

علماً أن السفير السابق جان ملح (البيانات الوزارية اللبنانية ... ١٩٩٥) قد جمع وقدم في كتاب صادر عن مكتبة لبنان البيانات الوزارية لحكومات الإستقلال من العام ١٩٤٢ حتى العام ١٩٩٤. كما نشير في هذا السياق إلى أطروحة دكتوراه حلقة ثالثة لكابي صليباً بعنوان "التعليم الإلزامي في السياسة التربوية في لبنان من ١٩٤٢ حتى ١٩٧٥" قدمت لنيل درجة الدكتوراه إلى جامعة باريس الخامسة في العام ١٩٧٨.

٢- الخطاب التربوي في البيانات الوزارية:

إن المسألة الجوهرية التي تستوقف الباحث في الخطاب التربوي في البيانات الوزارية هي مسألة السياسة التربوية للحكومات اللبنانية المتعاقبة في مسارها التاريخي منذ نشأة الإستقلال وحتى أيامنا هذه: وهي وإن لم تسم بهذا الاسم إذ أطلق عليها تسمية قضية لبنان التربوية (سامي الصلح، البيان الوزاري لحكومة ١١/٢/١٩٥٢) أو سياسة شاملة للتربية (خالد شهاب، البيان الوزاري لحكومة ٣٠/٩/١٩٥٢) أو توجيه التربية الوطنية (سامي الصلح، البيان الوزاري لحكومة ١٨/١١/١٩٥٢ و ١٤/٣/١٩٥٨) فهي ذات معالم واضحة يمكننا رسمها على الوجه التالي:

المعلم الأول: يقوم المعلم الأول على التأكيد المستمر على نشر العلم والمعرفة عن طريق فتح المدارس في الأماكن الخالية منها بهدف توسيع نطاق التعليم الابتدائي وتعميمه والسعي لجعله إجبارياً ومجانياً، وإذا كان هذا الهدف ظل يحتل مرتبة الصدارة في أولويات الحكومات المتعاقبة حتى أواخر الخمسينات فإن التركيز الذي انتقل من تعميم التعليم الابتدائي إلى الزاميته فمجانيته، وصل في الستينات والسبعينات إلى التأكيد على ضرورة نشر التعليم الثانوي في مختلف المناطق اللبنانية، (البيان الوزاري لحكومة حسين العويني ٢٩/٩/١٩٦٣) وعلى تشجيع التعليم المهني والتقني وتعزيزه وإنشاء مدارس مهنية جديدة (البيان الوزاري لحكومة رشيد الصلح ٣١/١٠/١٩٧٤): وما زال الإهتمام منصباً على تنمية دور التعليم المهني والتقني لا سيما الرسمي منه وتطويره وربطه بسوق العمل (البيان الوزاري لحكومة رفيق الحريري ٥/٦/١٩٩٥) لا سيما بعد إنشاء وزارة التعليم المهني والتقني.

المعلم الثاني: يتمثل هذا المعلم في مسألة إنشاء الجامعة الوطنية. فمنذ العام ١٩٥١ ورد في البيان الوزاري لحكومة عبد الله اليافي ١٩/٦/١٩٥١ "السير قدماً في إنشاء

الجامعة اللبنانية" واستمر الإهتمام بهذه المسألة فكان تأكيد على إنشاء فروع للهندسة التطبيقية (البيان الوزاري) لحكومة صائب سلام ١/٨/١٩٦٠ وعلى تهيئة جميع الوسائل الكفيلة بتحقيق مشروع المدينة الجامعية (البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي ٤/١٢/١٩٦٩) وعلى دعم الجامعة اللبنانية وبخاصة كلياتها التطبيقية (البيان الوزاري لحكومة رشيد الصلح ٣١/١٠/١٩٧٤) وإلى أن ينتهي الأمر في آخر بيان وزاري لحكومة رفيق الحريري (١٩/١١/١٩٩٦) إلى إيلاء الجامعة اللبنانية العناية المستمرة التي تستحقها لا سيما لتأكيد الحرص على استقلاليتها الأكاديمية ورفدها بكل أشكال الدعم الممكن مادياً ومعنوياً وتنظيماً بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء المدينة الجامعية وتوحيد الكليات.

المعلم الثالث: يتمحور حول واجبات الدولة في تأمين حسن سير العمل في المدارس إكاديمية كانت أم مهنية وفي الجامعة ويشمل ذلك تأمين حقوق المعلم ومستقبله (البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح ٥/١٠/١٩٤٩) ومراقبة الكتب المدرسية وتأمينها وخفض سعرها، وإعادة النظر في الإمتحانات الرسمية وتحديد قيمة الشهادة (البيان الوزاري لحكومة صائب سلام ١٢/٥/١٩٥٢)، وتعديل المناهج بما يتلاءم وتطور التربية الحديثة (البيان الوزاري لحكومة حسين العوني ٣/١٢/١٩٦٤) بما يعزز الإنفتاح الروحي والثقافي وتأميناً للإنصهار الوطني (البيان الوزاري لحكومة عمر كرامي ٢٤/١٢/١٩٩٠) وإعادة النظر في هيكلية الإدارات التربوية والثقافية وإعادة تأهيل وإعداد الكوادر العليا في الإدارة التربوية والتفتيش والإرشاد وإدارات المدارس الرسمية (البيان الوزاري لحكومة عمر كرامي ٢٤/١٢/١٩٩٠) ومراقبة المدارس والجامعات الخاصة والسعي لتخفيض أجور التعليم فيها وإيلاء موضوع الأقساط المدرسية وكلفة التعليم أهمية خاصة وسريعة (البيان الوزاري لحكومة رفيق الحريري ٣١/١١/١٩٩٢)، وتأمين التجهيزات الفنية اللازمة للمباني المدرسية وتنفيذ مشروع تجميع المدارس (البيان الوزاري لحكومة تقي الدين الصلح ٨/٧/١٩٧٣)، وتعليم التربية المدنية والأخلاق المستمدة من معتقداتنا الروحية (البيان الوزاري لحكومة تقي الدين الصلح ٨/٧/١٩٧٣)، والعناية بالتربية الرياضية، وتنشيط الرياضة والكشفية عملياً وأبعاد مؤسساتها عن جميع المؤثرات السياسية. (البيان الوزاري لحكومة صائب سلام ١/٨/١٩٦٠)، وإدخال التمرين العسكري في برامج المدارس (البيان الوزاري لحكومة عبد الله اليافي ١٩/٦/١٩٥١).

المعلم الرابع: يتمثل في الأهداف المعلنة للتربية في البيانات الوزارية. وتنطلق هذه الأهداف من المسلمات التالية:

– المدرسة هي أصلح تربة لغرس الفضائل ولإلقاء البذور الصالحة في النفوس، والتربية هي صناعة الشباب والمستقبل، (البيان الوزاري لحكومة عمر كرامي في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠) والمدرسة الرسمية رسالة جامعة لأنها المكان الأمثل الذي ينصهر فيه اللبنانيون في بوتقة واحدة (البيان الوزاري لحكومة رفيق الحريري ١٩٩٥/٦/٥). أما الأهداف فهي: تأمين التربية الوطنية للنشء، فحكومة سامي الصلح أعلنت في بيانها في ١٩٤٥/٨/٢٢ "أنها ستولي أمر التربية الوطنية اهتماماً خاصاً سير بالبلاد في وجهه الكرامة القومية وتربية النشء تربية وطنية صحيحة لا تسخر فيها عقولهم لسياسة الغير"، وهذه التربية الوطنية التي لا تقوم على خزن العلوم في نفوسهم وتنميتها ليصبحوا خلّاقين مبدعين، تهدف إلى بعث نهضة تؤمن للنشء اللبناني ثقافة وطنية شاملة للعلم والأخلاق والصحة (البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح ١٩٤٩/١٠/١٥)، ويصل بيان حكومة رفيق الحريري في ١٩٩٥/٦/٥ إلى القول أن لبنان اليوم بحاجة إلى التربية الوطنية حاجته إلى التعلم "البيان الوزاري لحكومة رفيق الحريري ١٩٩٥/٦/٥".

– الحفاظ على حرية التعليم التي كرسها الدستور بالمحافظة على المدرسة الخاصة، وتنظيم مساعدة المدارس الابتدائية المجانية (البيان الوزاري لحكومة حسين العويني ١٩٦٤/١٢/٣) وإقامة التعاون بين المدرسة الرسمية والخاصة، ووضع أسس سليمة للتعاون الوثيق بين وزارة التربية الوطنية ومؤسسات التعليم الخاصة فيما يتعلق بالإشراف عليها (البيان الوزاري لحكومة صائب سلام ١٩٦٠/٨/١) وبتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة (البيان الوزاري لحكومة عمر كرامي ١٩٩٠/١٢/٢٤).

– تأمين تكافؤ الفرص أمام اللبنانيين من أجل الوصول إلى ديمقراطية التعليم (البيان الوزاري لحكومة رفيق الحريري ١٩٩٥/٦/٥).

– تربية النشء تربية وطنية صحيحة وتوجيهه منذ الآن لتوجيهها صحيحاً نحو الحرية والعزة والاستقلال (البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح ١٩٥٢/١٠/٧)، وخلق نشء لبناني جدير بحمل رسالة لبنان الوطنية.

– تعزيز اللغة العربية وتعزيز التدريس فيها (البيان الوزاري لحكومة تقي الدين الصلح ١٩٧٣/٧/٨) وتنمية الثقافة والعلم باللغات الأخرى.

– ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، واعتماد التخطيط أساساً لسياسة الحكومة التربوية بحيث يكون للنظام التربوي توجيهات واضحة ويكون نتاجه متجاوباً مع احتياجات

المستقبل ومحققاً لأوثق تعاون بين المواطن والدولة (البيان الوزاري لحكومة سليم الحص ١٩٧٦/١٢/٢٣).

- إبقاء لبنان منارة الشرق وموثلاً للفن والمعرفة ومركزاً للأبحاث العلمية (البيان الوزاري لحكومة رفيق الحريري ١٩٩٢/١١/٣١).

إن دراسة المضامين التربوية للبيانات الوزارية التي استخرجنا منها معالم السياسة التربوية للحكومات اللبنانية المتعاقبة، تسمح لنا بأن نبدي بعض الملاحظات:

١- البيانات الوزارية في مضامينها التربوية هي بيانات المتفق عليه والمتوافق عليه بين كل أركان الحكم من حكومة ومعارضة. إنها تؤكد ما لا يقبل المعارضة أو المناقشة في المبدأ ذلك أن مسؤولية الحكومة التي تدلي ببيانها أمام المجلس النيابي لم تبدأ بعد لتحاسب على ما قامت به حكومة أخرى أو ما ورثته من الحكومات السابقة، فهي تسعى لنيل الثقة لتبشر في تنفيذ مضمون بيانها الوزاري الذي ستحاسب عليه أثناء تحملها مسؤولية الحكم إن بحجب الثقة عنها لإسقاطها أو لإجبارها على الاستقالة أو لدفعها إلى تصحيح مسارها في الحكم. هذا، وقلائل هم رؤساء الوزراء الذين استقالوا وأعيد تكليفهم تأليف الحكومة الجديدة، مع ذلك فالنواب لم يناقشوا الحكومة المستقيلة إلا نادراً جداً واكتفوا بمناقشة البيان الوزاري المقدم لنيل الثقة على أساسه.

٢- البيانات الوزارية في مضامينها التربوية لم تتعرض مطلقاً لأي مسألة خلافية انقسم حولها المجلس النيابي أو كان رئيس الحكومة أو وزراؤها يخشون قيام معارضة حولها. فمسألة معهد الحقوق العربي التي أثيرت في الستينات والتي احتلت حيزاً كبيراً من مناقشات النواب تأييداً ومعارضة واقتراح بدائل لم ترد مطلقاً على لسان الحكومة مع أنها عاصرت ثلاث حكومات في أوائل الستينات. ومسألة الرقابة على المدارس الخاصة كانت ترد، إذا ما وردت خجولة، إلى حد أن أحد البيانات الوزارية (البيان الوزاري لحكومة صائب سلام ١٩٦٠/٨/١) الذي أقره النواب، قال بوضع أسس سليمة للتعاون الوثيق بين وزارة التربية الوطنية ومؤسسات التعليم الخاصة فيما يتعلق بالإشراف عليها. ونرى كم هي حذرة ولبقة وطريقة التعاطي مع هذا الأمر، وكم حرص هذا البيان على تطمين مؤسسات التعليم الخاصة إن قد لن يكون إشراف عليها، وإذا كان هناك من إشراف فهو سيقوم على أسس سليمة للتعاون الوثيق، ونتساءل كيف يكون الإشراف من السلطة المسؤولة على مؤسسات التعليم الخاصة قائماً على أسس سليمة للتعاون الوثيق في الوقت الذي تثار من قبل بعض النواب مسائل تتعلق بتوجهات

المدارس الخاصة الوطنية كما يفهمها كل فريق من النواب، (أنظر مناقشات جوزف شادر م. ١، ص. ٢٣٩، وحسن الرفاعي م. ٣، ص. ١٧٦٣، وموريس زوين م. ١، ص. ٣٧١، وحسن يتيم، ١٩٩٦، ج ٢، ص. ١٥١٨).

٣- المضامين التربوية للبيانات الوزارية مضامين جد متشابهة، وصياغتها اللغوية صياغة تقريرية إنشائية إذ غالباً ما تصاغ بأسلوب التمني، "ترغب الحكومة في ... " "تعمل الحكومة على ... " أو بصيغة الأمر الواجب "علينا أن ... " أو بصيغة التأكيد "مؤمنون ب... " "ستواصل الحكومة الإهتمام" و"القطاع التربوي مسؤوليتنا جميعاً..." وهي في كل هذه الصياغات ذات أسلوب عادي مألوف يبتعد عن المفردات والتعابير القليلة الاستعمال، ولا يسعى في ترسيخ استعمالات لغوية معينة. وهذه المضامين ذات الصياغة المألوفة أسلوباً تدور بين قطبين أساسيين: قطب الإجراءات ذات المضمون العملي غير الدقيق "كرفع مستوى التعليم" و"رعاية الناشئة والشبيبة..." و"تحديث الوسائل وتطوير البرامج" ... الخ، وقطب التوجهات العمومية غير القابلة لا للنقد ولا لقياس مدى تحققها كتوجيه التعليم وتعزيز التعليم و"الإهتمام بشؤون التربية الوطنية والثقافية" و"أن يبقى لبنان منارة الشرق وموتلاً للفن والمعرفة" و"دعم الإبداع والإنتاج الفكري والفني مع احترام حرية المثقفين والمبدعين والفنانين".

قد يتبادر إلى الذهن أن هذه الصياغات اللغوية قد تكون الأجدى سياسياً والأقل عرضة للمناقشة والإعتراض، وقد تشكل مؤشراً لمستوى معين من الوعي السياسي ولقدر محدّد من المسؤولية السياسية، ولمفهوم للسلطة والحكم هو مفهوم انتقالي بين السياسة الأوتوبية وبين السياسة البرغماتية، بين السياسة كهواية للسياسيين وبين السياسة كعلم للباحثين، وقد تشير كذلك إلى طقوسية البيان الوزاري ومناقشته كجواز مرور للحكومة قبل ممارستها السلطة وقد لا يقدم ذلك أو يؤخر في التوجهات السياسية الفعلية للحكم وللوزراء في ممارستها السلطة فيما بعد حصولهم على ثقة النواب.

(٥) إلى حد أن إحدى الحكومات برئاسة الرئيس عينه استعادت فقرة بحرفيتها كانت قد وضعتها في بيان لحكومة سابقة، فالفقرة التالية "التوسع في الأبحاث والأشغال المؤدية للتعريف عن تاريخ لبنان وتنمية ثروته الأثرية بغية تشجيع السياحة وانتعاش المناطق" وردت في البيان الوزاري لحكومة ١٩٦٤/٩/٢٩ ولحكومة ١٩٦٦/١٢/٣ اللتين ألفهما حسين العويني.

٤- هل كان للحكومة موقف في توجيه التعليم نلاحظه من خلال دراستنا البيانات الوزارية؟

لا نعتقد أنه كان للحكومات المتعاقبة هذا الموقف في توجيه شؤون التعليم بصورة مباشرة إنما كان هناك توجه سياسي عام يترجم المطالب العامة لفئات الشعب كافة من التعليم دون انحياز إلى فئة دون أخرى، إذ لم تتدخل الحكومات المتعاقبة أبداً في ما له علاقة بحرية التعليم التي كفلها الدستور، ولا بالتوجهات العملية والواقعية للمدارس وذلك خشية إثارة الخلافات الطائفية والمذهبية في العديد من الأحيان.

فخطاب البيانات الوزارية التربوي هو خطاب الحاكم الحكيم الذي يضع كلامه في اعتدال الكلام وهو بذلك لا يخون أي من الأهداف التربوية المرسومة للجمهورية اللبنانية في الدستور، ولا يثير أي مسألة خلافية صراعية يعتمل بها المجتمع اللبناني. ونتساءل لماذا هذا الإفراط في الاعتدال في الخطاب التربوي السياسي؟ قد نعزو ذلك إلى طبيعة الحكم في لبنان وإلى طبيعة ممارسة اللعبة الديمقراطية بين الحكم والحكومة والمجلس النيابي وبين الحكومة والمعارضة، وقد نعزو ذلك إلى عدم وعي دور التربية في تغيير المعطيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إذ إن كل خيار تربوي إنما يعني خياراً مجتمعياً محدداً، أو إلى إدراك السياسيين حاكمين ومعارضين صعوبة التغيير في بلد طوائفي كلبنان، أو إلى حيلة الحاكم في إضمار غير ما يظهر، فإذا ما نال ثقة النواب، وهو مدرك أنه لن يحاسب على مضمون البيان الوزاري، عمل بما تمليه عليه قناعاته السياسية التي تتسع وتضيق حسب الأحوال والظروف المحيطة بتولي السلطة وبتداولها بين عدد محدد من رجالات البلاد. وقد تكون هناك أسباب غير تلك الأسباب لا يدركها واضعو البيانات الوزارية أو الرؤساء المكلفون وهي أسباب جديرة بالبحث وتستحق أن تخصص لها الدراسات.

٣- الخطاب التربوي في مناقشات النواب:

إذا كانت البيانات الوزارية تشكل كلام الحاكم الذي يطلب من النواب ثقة تخوله الحكم باطمئنان لبعض الوقت قبل مواجهة العواصف السياسية المزمعة أن تطيح به وبحكومته، فالمناقشات النيابية هي كلام النواب الذين من بينهم النائب المؤيد والنائب المعارض، والنائب غير الراضي عن التشكيلة الوزارية، والنائب الذي لم يفز بمقعد وزاري،

والنائب الذي يتحدّث في مجلس النواب للمرة الأولى بعد فوزه بالانتخابات النيابية، لذا فكلام البيان الوزاري هو كلام الحاكم وكلام المناقشات النيابية هو كلام النائب الساعي إلى الحكم، ومن مصلحة الأول أن يرتفع عن كل ما يثير في طريقه العقبات فارساً الدروب بالأمال والوعود، ومن مصلحة الثاني أن يعمل على تبيان الحقائق ولو عن طريق تضخيمها عاملاً على إظهار صعوبة قبوله بإعطاء الثقة. من ذلك نلمس الفرق بين خطاب البيانات الوزارية وخطاب المناقشات النيابية الذي سوف يتجسّد في المواضيع المعالجة. وسنحاول دراسة الخطاب التربوي في المناقشات النيابية للبيانات الوزارية عن طريق استعراض المسائل التربوية المعالجة ودراسة طريقة النواب في معالجتها.

أما المسائل التربوية المعالجة فيمكن رد مناقشات النواب فيها إلى ثلاثة عشر باباً هي:

- ١- أهداف المدرسة الرسمية
- ٢- التعليم العام
- ٣- التعليم الابتدائي
- ٤- التعليم الثانوي - البكالوريا
- ٥- التعليم المهني والتقني
- ٦- وزارة التربية
- ٧- أوضاع المعلمين
- ٨- تعديل البرامج
- ٩- الكتاب الرسمي
- ١٠- الرقابة على المدارس الخاصة
- ١١- الجامعة اللبنانية
- ١٢- مواضيع أنية
- ١٣- قضايا خلافية

١- أهداف المدرسة الرسمية:

نلمس من خلال المناقشات النيابية فهما سياسياً واضحاً لهدف المدرسة فهي في نظر بشارة الخوري، الذي ثار ضد إلغاء المدارس في المناطق التي فيها مدارس خصوصية، استبقاء للوفاق وللسلام بين عناصر الأمة (بشارة الخوري م. ١، ص. ٤٦)،

هي تصهر الأجيال المتعاقبة في البوتقة الوطنية الصافية (فؤاد لحدود م. ٣، ص. ١٤٤٣)، وهي التي تحقق الوحدة القومية على حد قول سامي الصلح "أكثرنا من افتتاح المدارس الرسمية لتحقيقوا الوحدة القومية الصحيحة" (م. ١، ص. ١٥٢). في حين ينصح عدنان طرابلسي (م. ١٩٩٢، ج ١)، بالتركيز على دور المدرسة الرسمية وعلى تنمية الروح الوطنية، كما يعتبر عبد الرحمن عبد الرحمن (م. ١٩٩٢، ص. ٥٤٠) أن التعمير الحقيقي في بلد كلبنان هو بناء الإنسان الذي هو رأس المال الحقيقي في كل عملية إنتاجية (زكي مزبودي، م. ١٦٢ ص. ١١٩٨).

والتوجيه الذي يجب أن تسير عليه المدرسة الرسمية يقوم حسب رأي كمال جنبلاط (م. ١، ص ١٤٦) على توجيه الشبيبة توجيهاً قومياً اجتماعياً صحيحاً من شأنه أن يبيث في صفوفها روح العمل المنتج والشعور بالتبعات والتضامن الاجتماعي، ويرى أحمد كرامي (م. ١، ١٩٩٥) ضرورة اعتماد كتاب التنشئة الوطنية وفرض تدريسه على جميع المدارس الخاصة والرسمية لكي يتعلم أبنائنا معنى الوطنية والولاء ومعنى القيم في احترام القوانين والدفاع عن الوطن، لكن كل ذلك لا يمنع جعفر شرف الدين (م. ٢، ص. ١٠٤٦) من التأكيد أنه "لا وجود لسياسة تربوية في لبنان وذلك يعيث بالوحدة الوطنية فساداً".

٢- التعليم العام:

تطور التعليم العام الناشء مع الجمهورية الحديثة العهد تطوراً لافتاً يمكن متابعته عن طريق دراسة المفاهيم التي استعملها النواب للتعبير عنه في مناقشاتهم فبداية البدايات كانت مع يوسف السودا حين طالب في مناقشته لبيان حكومة إميل إده في ١٢/١٠/١٩٢٩ قائلاً "لبنان حق أن يكون التعليم فيه مجانياً إجبارياً عاماً، حيث ظل هذا المفهوم سائداً حتى أواسط الستينات فكان النواب يطالبون بتأمين التعليم للجميع بالمجان، أما في منتصف الستينات فقد عبر عن هذا المفهوم باستعمال عبارة ديمقراطية التعليم التي شرحها نجاح واكيم (م. ٣، ص. ١٩٧٢)، على أنها تعني زيادة عدد المدارس وتوسيع مجانية التعليم وتوحيد المناهج التربوية، وتوحيد الكتاب المدرسي وتخفيض أسعار الكتب المدرسية. وقد طالب عبد المجيد الرافي (م. ٣، ص. ١٤٩١) متوسعاً في مفهوم ديمقراطية التعليم ليس بمجانبة التعليم فحسب بل بالزاميته، وتأمين دكاكين التعليم وبضم معلمها إلى التعليم الرسمي، وتأمين مدارس التغريب الثقافي لأن حرية

التعليم في هذا البلد أسيء استعمالها لنشر ثقافات لا وطنية. أما في التسعينات حين عاد الاهتمام بقوة في مناقشات النواب للقضايا التربوية فقد ساد مفهوم تعزيز التعليم الرسمي والاهتمام بتعميم المدارس في كل المناطق ووضع برنامج لمكافحة الأمية؛ لكن اللافت للنظر في مناقشات النواب في هذه المرحلة هو تطرق النواب إلى ما هو أبعد من مفهوم تعزيز التعليم الرسمي أي إلى ما يجب أن تبني عليه المدرسة الرسمية إذ عليها الأخذ بثقافة العيش المشترك بدل ثقافة التفرقة والفتنة (كميل زيادة، م. ١٩٩٢، ج ١، ص. ٥٧٢) كما أنه على الدولة أن تعيد الاعتبار للمدرسة الرسمية (أحمد كرامي، م. ١٩٩٦، ج ٢، ص. ١٤٤٣) وأن ترفع مكانة التعليم الرسمي (حسن علوية، م. ١٩٩٦، ج ٢، ص. ١٤٦٤).

وإذ يرى النواب أن مطالبته لم تؤد إلى أي نتيجة نراهم ينتقلون من المطالبة بتعزيز التعليم الرسمي إلى التساؤل العارف فيسألون "متى يعزز التعليم الرسمي" (بيار دكاش، م. ١٩٩٦، ج ٢، ص. ١٤٩٩) أو يؤكدون فقدانهم الثقة بإمكانية تنفيذ ما يطالبون بتنفيذه كما قال حسين الحسيني "لا نجد أثراً" لكلمة إصلاح وذلك ينم عن انعدام التفكير الجدي في موضوعات التربية مما يعني فقدان الثقة بإمكان المباشرة الجدية في تناول المشكلات (م. ١٩٩٦، ج ٢، ص. ١٥٦٢).

٣- التعليم الابتدائي:

انطلق الاهتمام النيابي بالتعليم الابتدائي منذ إعلان الجمهورية اللبنانية في ظل الإنتداب الفرنسي فطالب يوسف الزين بضرورة تعليم أبناء الشعب على الأقل العلوم الابتدائية (م. ١، ص. ٤٨) وطالب كمال جنبلاط "بمشروع إجبارية التعليم الابتدائي" (م. ١، ص. ٢٣١)، وتبعه في ذلك يعقوب صراف ومعروف سعد ومنوال يونس وسليم حيدر مؤكدين على ضرورة جعل التعليم الابتدائي إجبارياً ومجانياً، على أن يعقوب صراف (م. ١، ص. ٥٦٩) طالب بتوجيه التعليم الابتدائي التكميلي نحو التعليم المهني.

٤- التعليم الثانوي - البكالوريا:

وإذ أنشأت الدولة البكالوريا اللبنانية في العام ١٩٢٨، ولم يكن لديها مدارس تعد تلاميذها لنيل هذه الشهادة طالب أحد النواب بإنشاء مدارس ثانوية تؤهل تلامذتها

لنيل هذه الشهادة (هاشم الحسيني، م. ١، ص. ٢٤١) كما أن نائبين فقط طالباً في الستينات بما تحقق في التسعينات في الهيكلية التربوية الجديدة التي أقرت في العام ١٩٩٥ من تفرّيع للبيكالوريا، فأصر يعقوب صرّاف على "تعدّي البكالوريا الحالية إلى الزراعية والصناعية والتجارية والفنية وتدبير المنزل" (م. ١، ص. ٥٦٩)، كما أكد جان عزيز على ضرورة إنشاء بكالوريا متنوعة الفروع تلبي متطلبات البلد والمحيط العربي إذ للبيكالوريا وظيفة ثقافية واجتماعية ووطنية وقومية (م. ٢، ص. ١١١١).

٥- التعليم المهني والتقني:

نشأ الإهتمام بالتعليم المهني والتقني منذ بداية الجمهورية فحبذ أحد النواب فكرة مدرسة الصنائع والفنون (م. ١، ص. ٣٠). لكن هذا الإهتمام غاب حتى أواسط الخمسينات حين طالب معروف سعد بتشجيع التعليم المهني وتعميمه (م. ١، ص. ٥٧٦) وتبعه في ذلك بعد عقد من الزمن موريس زوين مؤكداً على ضرورة تعزيز التعليم الصناعي والمهني (م. ٢، ص. ١٢٢٢)، وازدادت المطالبة بتعميم التعليم المهني في السبعينات بهدف انعاش الأرياف ودفع الشباب إلى عدم الهجرة وإلى عدم الإقبال على وظائف الدولة (فؤاد لحد، م. ٣، ص. ١٤٢٢). أما مرحلة التسعينات فتميّزت باستحداث وزارة للتعليم المهني والتقني التي أيدها بعض النواب وعارضها البعض الآخر تلافياً للهدر المالي، إلا أن ما يلفت النظر في هذه المرحلة هو طرح مفهوم المدرسة الشاملة الذي يفترض عدم الفصل بين التعليم المهني والتعليم العام لكن هذا المبدأ لم، يؤخذ به حتى الآن، وكان طرحه عبد الرحيم مراد، (١٩٩٢، ٢، ص. ٥٣٤).

٦- وزارة التربية:

إن مفهوم النواب لوزارة التربية كأداة تنفيذ للسياسة التربوية يعبر عنه سامي الصلح (م. ١، ص. ١٧٨) بوضوح وإيجاز إذ يعتبر "أنها الوزارة الوحيدة التي تنتج رجالاً ونساء وتؤمن سعادة الأجيال المقبلة وتعد الحراس الأمناء على العهد وتؤمن انتشار روح المحبة والألفة، وتعلمهم معنى الحرية والآباء، وتغرس فيهم العقائد الوطنية والقومية وتبنيهم أعزة كراماً ولبنانيين أحراراً.

إن أخذ النواب بهذا المفهوم الوطني لوظيفة وزارة التربية يدفع بهم من ناحية إلى أن يكونوا مطلعين على شؤون وزارة التربية إطلاعاً كافياً لأنها تلبي حاجات ملحة في مناطقهم، ومن ناحية أخرى إلى أن يتدخلوا بصورة عميقة ودقيقة في كل تدبير تتخذه الإدارة التربوية، وفي كل توجه تربوي تسيّر به السلطة السياسية في ميدان التربية، وهذه الملاحظات تمتد من نقل المعلم إلى إحياء مشروع تجميع المدارس وتعزيز التفتيش، فعبد المجيد الرافي (م. ٣، ص. ١٤٩١) بعد أن انتقد عملية مناقلات المعلمين لجأ إلى الطلب إلى الحكومة وضع معايير ومقاييس للتشكيلات في حقول التربية، وإبراهيم بيان (م. ١٩٦٦، ج ٢، ص. ١٤٥٨-١٤٦٢) يلاحق في أطول مناقشة تربوية في تاريخ مجلس النواب اللبناني تألفت من ٢١٤٥ كلمة كل التفاصيل الدقيقة في حياة المدارس اليومية وفي حياة الإدارة التربوية من الشباك الواحد لتوزيع الشهادات إلى ضرورة التعاقد مع وزارة التربية لا مع صندوق المدرسة إلى توسيع هيكلية الوزارة إلى التنسيق بين الوزارات التي تفرّعت من وزارة التربية إلى تفعيل التفتيش التربوي.

ولا يهمل النواب في معرض مناقشتهم شؤون وزارة التربية الحديث عن إعداد المعلمين وما يعلقون عليه من أهمية فحسن اختيار المعلمين وإعادة تأهيلهم بدورات تدريبية يشكل ضرورة وطنية (روبير غانم، م. ١٩٩٢، ج، ص. ٥٢٠) كما أن المعلمين هم أساس المجتمع اللبناني وهم صانعو رجال الغد (مرشد الصمد، م. ص. ١٢٥١).

٧- أوضاع المعلمين:

تناول النواب في مناقشاتهم مسألة أوضاع المعلمين من وجهة النظر المادية وكلهم أكدوا على ضرورة إنصاف المعلمين بتحسين حالتهم المادية (جوزف شادر، م. ١، ص. ٢٣٩) وبنصافهم (شهيد الخوري، م. ٢، ص. ٧٣٧) وإقرار سلسلة الرتب والرواتب للمعلمين (طلال المرعبي، م. ٣، ص. ١٣٧٢) ويصل الأمر بحسن علوية إلى اقتراح إجراءات محددة ودقيقة (م. ١٩٩٢، ج ٢، ص. ٥٥٨) إضافة إلى سلسلة الرتب والرواتب من مثل "إعطاء علاوة نقل إضافية لكل معلم يعلم خارج نطاق بلدته ومعاملة المعلم كأفراد قوى الأمن الداخلي، وتخصيص مكافأة للمدرسة المتفوقة وإقرار المشروع القاضي باستعادة المدرسين الملحقين بالإدارات العامة إلى ملاك وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة".

٨- تعديل البرامج:

لم يناقش النواب مسألة تعديل البرامج إلاّ ابتداءً من أوائل الخمسينات إذ طالب جوزف شادر (م. ١، ص. ٢٣٨) "بتعديل البرامج المدرسية عن طريق تخفيف العلوم النظرية وإدخال بعض المواد العلمية خاصة فيما يتعلّق بالتربية الشخصية والعائلية والاجتماعية والمدنية. وقوي هذا الاتجاه وترسّخ فيما بعد فأنت مطالبات النواب في اتجاهين: الأول يرمي إلى تعديل الناهج وجعلها لبنانية عربية إنسانية (سامي الصلح، ج ٢، ص. ٧٧٠) والثاني يهدف إلى مماشاة المناهج لروح العصر التكنولوجي ومفاهيم الحضارة الجديدة (حميد كروب، م. ٢، ص. ١٢٢٥). تجدر الإشارة هنا إلى أن أحد النواب (منوال يونس، م. ١٩٩٢، ص. ٨٠) نعت برامجنا التربوية بالتخلف إذ قال: "نحن نعيش في بلد نعلم فيه أولادنا ما كان الأوروبيون يعلمونه لأولادهم منذ مئة سنة على الأقل فمناهج التعليم تحجّر العقلية اللبنانية يوماً بعد يوم وتحول دون إنطلاق القوى الفتية".

٩- الكتاب المدرسي:

عالج النواب في مناقشاتهم منذ أواسط الستينات موضوع الكتاب المدرسي من ناحيتي التوحيد والكلفة فطالب ممدوح العبدالله (م. ٢، ص. ١٠٨٨) بتوحيد الكتاب المدرسي وبالزام وزارة التربية بطبعه وبيعه بسعر الكلفة، وثار كل من صالح الخير (م. ١٩٩٢، ج ٢، ص. ٥٦٧) وعبد المجيد الرافي في طرح هدفية لتوحيد الكتاب المدرسي تقوم على ما يخدم فكرة الوحدة والتفاعل وتأسيس فكرة الإنتماء للمجتمع ولدولة المجتمع الواحد. وقد أثار حسن يتيم (م. ١٩٩٦، ج ٢، ص. ١٥١٨) موضوع أحد كتب التاريخ الصادر في فرنسا عن دار هاشيت والذي يدرس في بعض مدارس العاصمة معتبراً أن تفسيره لبعض الحوادث التاريخية مناف للحقيقة. إلا أن ما لفت النظر هو أن معظم النواب كانوا شديدي الإلحاح في توحيد كتابي التاريخ والتربية المدنية دون سائر الكتب المدرسية لدورهما في تربية روح المواطنة عند المواطنين ولمحاولة التقريب بين المواطنين في النظر إلى تاريخ البلاد.

١٠- الرقابة على المدارس الخاصة:

لم ترتفع حدة النقاش في أي مسألة تربوية ارتفاعها في مسألة الرقابة على المدارس الخاصة فمحمود عمار (م. ٢، ص. ٦٦٧) يبشّرنا "بيوم عصيب إذا كنا لا نتدخل ونراقب

هذه المدارس الخاصة" بعد أن اعتبر أن التعليم في لبنان أصبح تجارة وأصبح المدارس دكاكين"، وإبراهيم شعيتو (م. ٢، ص. ١٠٩١) "يعلنها ثورة على التجارة بالعلم، وعلى الجشع في المدارس والإستغلال في الكتب المدرسية"، وعبد اللطيف بيضون يصف الوضع بأنه "استبداد المدارس الخاصة بالأقساط المدرسية" (م. ٢، ص. ١١٨٨) وزهير العبيدي يطالب بوقف الإتجار بالعلم الذي تمارسه المدارس الخاصة.

وإذا كانت هذه الأصوات تنبّهت إلى الشق الإقتصادي من الموضوع فإن جوزف شادر (م. ١، ص. ٢٣٩) طالب بمراقبة التعليم في المدارس من جهة التربية القومية والتثقيف الفلسفي كما أن كلاً من سمعان الدويهي وحسن الرفاعي طالباً برقابة صارمة وجدية على المدارس الخاصة الوطنية منها والأجنبية وزاد الرفاعي بأنه يجب إلغاء المدارس الخاصة المجانية لأنها ساعدت على خفض مستوى التعليم.

هذا وكان موضوع الأقساط في المدارس الخاصة دائم الحضور في مناقشات مجلس النواب. وقد انتقلت المناقشات فيه بين قطبين يؤشران لمرحلتين زمنيتين من التعاطي مع المدارس الخاصة، فالأول قال بزيادة المنح والمخصصات للمدارس الطائفية التي تستقبل فقراء طوائفها وبذلك تستغني الحكومة عن إنشاء مدارس حكومية جديدة (جوزف شادر، م. ١، ص. ٢٣٩) كما طالب عادل عسيران بمساعدة المدارس المجانية (م. ١، ص. ٤٢٢). وكان هذه المطالبة قد انتهت مع زمن ولّى فكانت مناقشات من نوع آخر طالبت بتجميد الأقساط المدرسية وبتطبيق القانون ١٣٦ الخاص بذلك، مع إرساء قواعد حسابية في تحديد كلفة التعليم ومراقبة الإلتزام بها (عبد الرحمن، ١٩٩٦ - م. ٢، ص. ٥٤٠) إلا أن أصواتاً نيابية تنبّهت، عندما اشتدت وطأة الضرائب على المواطنين، وعندما كان الإتجاه نحو عصر النفقات في الموازنة سائداً، إلى أن الأموال التي تنفق على المدارس الخاصة كمساعدات والأموال التي تدفع لموظفي القطاع العام لتعليم أولادهم تكفي لحل مشكلة التربية (بهاء الدين عيتاني، م. ١٩٩٦، ج ٢، ص. ١٤١٢) و(علاء ترو، م. ١٩٩٦، ج ٢، ص. ١٤٢٠) وكان قد سبقهم إلى ذلك إيلي الفرزلي الذي غاص في الأرقام فتبين له أنه خلال عشر سنوات أنفقت الدولة ما يزيد على ملياري دولار كمساعدات للمدارس المجانية وللموظفين لتعليم أبنائهم وهذا كله دون إنتاجية. والتنبيه الأوضح في هذا الباب كان من سمعان الدويهي (م. ٢، ٧٤٤) حين قال "لن نسكت عن المدارس الخاصة إذا تجاوزت ووضعت على كاهل أبنائنا وأولادنا الرواتب الباهظة الفادحة التي أجبرت وأرغمت متوسطي الحال أن يتعاطوا أعمالاً لا تليق بشرف مقامهم".

١١- الجامعة اللبنانية:

تعلّقت أماني النوّاب وما زالت على الجامعة اللبنانية التي غالباً ما كانوا يلقّبونها الجامعة الوطنية فمن مطالب "بثورة تخلق جامعة لبنانية وطنية صحيحة تكون مفخرة لهذا الوطن تنصهر فيها المواهب الشابة والطموح اللبناني" (ميشال ساسين، م. ٢، ص. ٩١٩) إلى مطالب يجعلها الأولى ليس في لبنان وحسب بل في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط (بشير الأعور، م. ٢، ص. ١١٩٢)، إلى مطالب بعملقة الجامعة اللبنانية (البير منصور، م. ٢، ص. ١١٢٩) إلى مشدّد على دورها "لتكون إحدى أدوات التغيير الأساسية في عملية التواصل وتوليد الوعي الاجتماعي الجامع" (غسان الأشقر، م. ١٩٩٢، ج ٢، ص. ٥٦٩)، إلى الكثير من الأصوات التي طالبت مراراً وتكراراً بتعزيز الجامعة اللبنانية بالحفاظ على استقلاليتها وتوفير أسباب الحياة اللائقة لأساتذتها بعيداً عن المداخلات السياسية، وتنشيط مجالات البحث العلمي لأنها واجهة الوطن وركيزته، وتوسيع إمكانيّة القبول فيها، إلى ضرورة توجيه التخصص العلمي في الجامعة اللبنانية وربطه بسوق العمل، وإيجاد الخطط اللازمة لجعل الجامعة اللبنانية جامعة منتجة بهدف إيقاف هجرة الأدمغة منها.

إلا أن مناقشات النواب لم تتوقّف عند هذه التمنيات على جوهريتها بل تعدّتها إلى أمور تنال مسيرة الجامعة فكمال جنبلاط (ج ١، ص. ٢٣٤) اعترض بشدة على فهم الحكومة لقانون الجامعة الذي اعتبر أن هذا "القانون أقرّ على أساس جامعة وطنية (مكتملة الاختصاصات) لا كي نسرع بإنشاء الفروع غير الموجودة في جامعتي بيروت (الأميركية وجامعة القديس يوسف) وعبدالمجيد الرافعي طالب "بلبننة الجامعات (...). وبمحاسبة المسؤولين بنشر كتب تساوي بين الصهيونية والقومية العربية في الجامعة اللبنانية (م. ٣، ص. ١٤٩١) ونجاح واكيم يدخل في مسألة تفرّيع الجامعة اللبنانية فيقول: "والله ليس لي اعتراض أن تكون كل الجامعة اللبنانية في قلب المنطقة الغربية. وليس لدي اعتراض أن توزع كليات الجامعة اللبنانية على كل المناطق اللبنانية. ولكن لي اعتراض كبير أن تكون هناك كليّة للتربية في المنطقة الغربية وكليّة التربية في المنطقة الشرقية" وبيار دكاش (م. ١٩٩٦، ج ١٤٩٩) يثير مسألة توحيد بعض كليات الجامعة بالطريقة التي تمت فيها فتساءل "هل يتحقّق تعزيز الجامعة اللبنانية عن طريق ضربها طلاباً وأساتذة وشرذمتها عشوائياً تحت شعار توحيدها وهي في الحقيقة موحّدة".

وفي سياق عرضنا لقضايا الجامعة لا بد لنا أن نشير إلى أن نائباً واحداً فقط أثار مسألة المطالب الطلابية معتبراً أن تجارب الحركة الطلابية النضالية المشروعية أفقدتها الأمل بالحكومة وقد استباححت حكومة الشباب أن تواجه الحركات الطلابية المشروعة بالقمع". (زاهر الخطيب، م. ٢، ص. ١٢٦٠) كما أثار موضوع مواجهة الجامعة الأميركية طلابها بالقمع وبفك عقود أساتذتها في سبيل شل الروح الوطنية عند هؤلاء.

١٢- مواضيع آنية:

نقصد بالمواضيع الآنية تلك التي يثيرها النواب كصدى لما يحدث على الساحة اللبنانية، لكن هذه المواضيع لا خلاف شعبياً حولها وما يلبث أن ينتهي الكلام حولها بعد فترة قصيرة من الزمن. فمناقشات النواب طيلة عمر المجلس النيابي من العام ١٩٢٦ وحتى تاريخه شكلت مرآة صادقة لما يعتمل به المجتمع من حاجات ومسائل وقضايا، فالنواب رسل المناطق إلى مجلس النواب، والمجلس النيابي منبر إسماع الحكومة مطالب المناطق والمسائل المطروحة في التربية اللبنانية إن في الجامعات أم في المدارس في المدن والأرياف والقرى النائية. لذلك نرى في مناقشات النواب صدًى لمعاناة المناطق وإثارة لأي موضوع يعاني منه الشعب أو لأي قرار حكومي اعتبره ويعتبره النواب غير صحيح. كما أن الحكومة، أي حكومة، كانت دوماً تردُّ على مناقشات النواب موضحة واقع الحال المشكو منها ومفسرة بعض المسائل للنواب أو واعدة بحل الكثير من القضايا التي تراها محقة بعد عرض النواب لها. ويمكننا استعراض المواضيع الآنية التي أثارها النواب في مناقشاتهم على الوجه الآتي:

أ- موضوع إقبال بعض المدارس سنة ١٩٣٠ فقامت قائمة النواب على هذا التدبير إلى حد أن طالب خالد شهاب (م. ١، ص. ٥٩) الحكومة بأن ترسل معلماً يعلم التلاميذ في العراء وإلا تترك التلاميذ بدون تعليم.

ب- إيلاء موضوع أحداث الأزقة العناية التي يستحقون و "أن تنشئ الحكومة لهم مؤسسة خاصة يجدون فيها المأوى والطعام والكساء ويؤخذ المال لهذه المؤسسة من ضريبة طفيفة على ضريبة دور السينما والرقص واللهو يدفعها المترفون" (جوزف شادر، م. ١، ص. ٢٣٩).

ج- أزمة الشباب اللبناني: كثيراً ما أثار النواب في مناقشاتهم أزمة الشباب اللبناني في لبنان وقصدوا الشباب الجامعي الذي أصبح لقمة سائغة لأصحاب النوايا السيئة

(أحمد اسبر، م. ٢، ص. ١٠١٩) والذي لا يجد عملاً في لبنان فيهاجر ليلقى العلم في الخارج ويبقى هناك مما يؤدي إلى هجرة الأدمغة (لويس أبو شرف، ج ٢، ص. ١٢٤٥) كما أن هناك عدداً قليلاً من حاملي الشهادات التقنية، وكثيراً من حاملي البكالوريا وطالبي العمل (سليم لحد، م. ٢، ص. ١١٣٩).

د- فتح مدارس في القرى النائية والمحرومة والبعيدة عن مراكز الأقضية في عكار والبقاع والجنوب وفي الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان.

هـ- مسألة نقل المعلمين كل سنة وتعيينهم عند تخرّجهم في مدرسة نائية لأنهم سوف يقضون وقتهم في المراجعات وفي الوساطات (يعقوب صراف، م. ٢، ص. ١١٤٤٤).

و- قضية "المعلمين المصروفين" الذين صرفوا في العام ١٩٧٤ فطالب النواب بأكثريةهم في عريضة وقعها سبعة وستون نائباً بأن يعاد هؤلاء المعلمون إلى الخدمة مع إعطائهم كامل رواتبهم.

ز- مسألة التعليم الديني عند المسلمين وعند المسيحيين إذ طالب فتحي يكن (م. ١٩٩٢، ج ٢، ص. ١٤٧٤) بأن تولى هذه المسألة أهمية خاصة لتربية جيل العلم والإيمان". وأعاد طرح هذا الموضوع مجدداً مطالباً بالزامية التعليم الديني الأصيل (م. ١٩٩٥، ج ٢، ص. ٥٢٥).

ح- المطالبة برصد اعتماد لمدرسة مهنية أو لثانوية أو لبناء مدرسة في مشروع تجميع المدارس، أو بصرف جزء من أموال المدارس المجمعة على المدارس الزراعية والصناعية". (عادل عسيران، ج ٢، ص. ١٣٩٨ و ١٣٩٩).

ط- مسألة إلغاء معادلة شهادتي الموحدة السورية والتوجيهية المصرية بالبكالوريا اللبنانية ومنع من عودلت شهادتهم من التقدم إلى بعض الوظائف في الدولة اللبنانية.

ي- مسألة تعديل "نظام التصفية في الشهادة الجامعية والثانوية وإطلاق أسماء الناجحين مهما كان عددهم كبيراً" (مدوح العبد الله، م. ٢، ص. ١٠٨٨).

١٤- قضايا خلافية:

إذا كانت المواضيع الآتية التي أثارها النواب في مناقشاتهم هي من المسائل التي لا خلاف عليها والتي لم يعارض فيها نائب نائباً آخر، فإن القضايا الخلافية هي من القضايا التي انقسم الرأي فيها بين نائب معارض ونائب مؤيد واستمر الخلاف فيها لفترة من الزمن قد تطول وتعمّر مع حكومات عدة. وهذه القضايا قد تطلال التركيبة

السياسية للمجتمع اللبناني بما تثيره من انقسامات حولها وتستلزمه من معالجات هادئة وحكيمة كي لا تؤدي إلى زعزعة استقرار البلاد. وهذه القضايا هي التالية:

أ- قضية "تأميم التعليم ومراقبة البرامج والمناهج في المدارس الأهلية وطنية كانت أم أجنبية" (ناظم القادري، ص. ٢٤٠) وقد جراه في ذلك عبد المجيد الرفاعي (م. ٣ ص. ١٤٩١) بعد عدة سنوات مطالباً بتأميم مؤسسات التعليم الأجنبية الصغرى التي تشوه التكوين الثقافي وتربط الأجيال بمراكز السيطرة والإشراف عليها" وقد عبّر عن المفهوم عينه هاشم الحسيني (م. ١، ص. ٥٢١) مطالباً "أن يكون التعليم حكومياً محضاً".

ب- قضية معهد الحقوق العربي في بيروت التابع لجامعة الإسكندرية في إطار جامعة بيروت العربية، معطوفاً على إلغاء معهد الكسي بطرس لتدريس الحقوق وعلى اضراب نقابة المحامين في بيروت؛ وقد تفاوتت مناقشات النواب في هذه القضية بين مؤيد ومعارض وساع إلى تسوية تصب في مصلحة الجامعة اللبنانية إلى أن انتهى الأمر إلى إعطاء رخصة لمعهد الحقوق العربي بعد إخضاعه ومعهد الحقوق في جامعة القديس يوسف ومعهد الحقوق في الحكمة لرقابة كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية.

ج- قضية المدرسة الخاصة والمدرسة العامة: طالب كمال جنبلاط (م. ٢، ص. ٩٣٩)، في معرض مناقشته للعلاقة بين نوعي التعليم في لبنان، بأن ينشأ على غرار المانيا الغربية مجلس أعلى للتربية والتعليم يحافظ على مستوى بعض المدارس الخاصة التي عبرت في تلك التجربة وأن يمدّها بالعون.

وكانت في هذا الإطار مداخلات لعدد وافر من النواب تطالب بتعزيز المدرسة الرسمية كحل لغلاء الأقساط المدرسية، ولتنشئة وطنية سليمة "يؤمنها توحيد القطاع المدرسي" (جعفر شرف الدين، م. ٢، ص. ٦٠١٩).

د- مسألة إنشاء وزارة للثقافة والتعليم العالي ووزارة للتعليم المهني والتقني: على الرغم من موافقة المجلس النيابي على إنشاء هاتين الوزارتين فثمة أصوات طالبت بعدم إنشاء هذه الوزارات لكلفتها الباهظة (سامي الخطيب، ١٩٩٢، م. ٢، ص. ٥١٢) ولمعارضتها مفهوم المدرسة الشاملة المعمول به في بعض البلدان المتقدمة (عبد الرحيم مراد، ١٩٩٢، م. ٢، ص. ٥٣٤) هذا وقد اقترح النائب عينه تقسيماً جديداً لهذه الوزارات على الوجه التالي: وزارة للتربية وللتعليم العالي والبحث العلمي والجامعات ووزارة أخرى للثقافة والشباب.

هـ- مسألة السياسة التربوية: وإن أجمع النواب في مناقشاتهم على أنه لا سياسة تربوية واضحة للحكومات المتعاقبة إلا أن أهدم أخذ من هذا الرأي مأخذاً جديداً دعاه إلى القول "إننا منذ عام ١٩٢٠ لم نضع سياسة تربوية وطنية واحدة بحيث أصبحت كل مدرسة في لبنان وزارة تربية قائمة بذاتها، لها برامجها ولها طائفتها ولها أهدافها". (حسين الحسيني، م. ١٩٩٦، ج٢، ص. ١٦٤١). هذا الوضع الذي لم يختلف النواب في وصفه واتفقوا على رسم صورته المختلفة المعالم إلى حدود التناقض في بعض الأحيان، يعبر عن حقيقة الواقع التربوي اللبناني بتناقضاته.

إن دراسة المناقشات النيابية في مضامينها وفي طريقة النواب في عرض مناقشاتهم وفي المفردات والتعابير التي استعملها كل منهم تسمح لنا بإبداء الملاحظات التالية:

١- إن مراسلات النواب من خلال مناقشاتهم هي مراسلات تحفيزية في الشكل والمضمون ومن مصلحتها تضخيم المسائل المثارة لاستجلاب القرار الحكومي الذي يعالجها، وهي تنطلق في الأساس من موقع النائب كمدافع عن قضايا الشعب بما يود الشعب أن يسمعه من نائبه الذي فوضه التحدّث باسمه، كمسجّل نقاط في مرمى الحكومة بإجبارها على أخذ قرارات تنسجم مع قناعاته وقناعات الشريحة الشعبية التي يمثلها. لذلك رأينا بعض النواب يتحدثون عن تأميم التعليم وعن ثورة الطلاب وعن هزال صناعة الإنسان في لبنان مما يثير الحكومة ويدفعها إلى أخذ القرارات المناسبة منعاً لتفاقم نقمة النواب إذ أن عمر الحكومات في لبنان كان نسبياً قصيراً، وكان ربما لأراء النواب ومواقفهم تأثيره في هذا الباب.

٢- إن طريقة النواب في إنهاء مناقشاتهم كانت عموماً لبقة فقليلون هم الذين كانوا يتلفظون بعبارة لا ثقة، فيعبرون عن حجبهم الثقة بأساليب في غاية اللباقة كان "أراني مضطراً إلى حجب الثقة". أو "لا يمكنني أن أمنح الحكومة الثقة". إلا أن أحدهم لم يقل "لا" هو بنفسه بل جعل الشعب يقولها مستعملاً أسلوباً بليغاً ومستنطقاً فيه الشعب، رافضاً التنكّر له فوقف إلى جانبه وتركه هو يقول فكان: "سألت الآف العاطلين عن العمل سألت مزارعي الكرم في البقاع وفي غيره الذين يبست مواسمهم على الأشجار لعدم بيعها لغاية الآن، يبست وسقطت، سألت مزارعي الأشجار المثمرة من مشمش وكرز وكاكي، صندوق الكاكي أو الثلاثين كيلو غرام يباع بألفين أو ثلاثة آلاف ليرة لبنانية. سألت مزارعي التبغ الموضوعه مواسمهم في المستودعات والمصابة بالاهتراء سألت كل هؤلاء الناس هل أعطى الثقة للحكومة فقالوا، لا، وشكراً (ابراهيم بيان، ١٩٩٥، م. ٢، ص. ١٤٦٣).

٣- النواب يستعملون عموماً صيغة المتكلم "أنا" أما قليلون منهم فقد استعملوا صيغة غير مباشرة هي صيغة استعمال مفردة الشعب. فالشعب هو الذي يطالب والشعب هو الذي يحاسب "أما في الحقل الثقافي فلا بد من التنويه بأحداث أكثر من ٢٥ ثانوية [...] بانتظار تطبيق التعليم الإبتدائي المجاني الشامل الذي يطالب به شعب لبنان. (كمال جنبلاط، م. ٢، ص. ٧٧٦).

٤- إن خطاب النواب التربوي هو عموماً خطاب محكوم في مضمونه وفي طريقة صياغته بمدى إمكانية استجابة الحكومة أو الحكم لهذا الخطاب؛ فهو إن كان توقع أذناً صاغية لهذا الخطاب لجاً إلى تهذيبه وتلطيفه، وإن كان متأكداً أن الحكومة لن تولي مطالبه أذناً صاغية لجاً فيه إلى التصعيد الكلامي عليه يظفر من وراء ذلك بعطف شعبي يعوض عليه خسارة القضية مع الحكومة والحكم. وقد تنبه لهذا الأمر العديد من النواب وعبروا عنه صراحة في سياق مناقشاتهم إذا قالوا بأن المناقشة لن تجدي نفعاً لأن الحكومة سوف تنال الثقة فما من حكومة تقدمت ببيانها الوزاري إلا ونالت الثقة على أساسه، لكن اللعبة الديمقراطية الفولكلورية في بعض الأحيان تفرض على النواب مناقشة بيان الحكومة التي، - وإن قالوا كلاماً "سبق لهم أن قالوه، ولم يحجبوا الثقة عن الحكومة"، - لم تلتزم به، أو كرروا كلاماً قاله نائب آخر وذلك مما لا يغير في توجهات الحكومة ولا يدفعها إلى مواقف معينة تؤثر في توجيه التعليم.

٥- يظهر للمطلع على تاريخ لبنان الحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي إن مناقشات النواب التربوية للبيانات الوزارية تشكل تعبيراً حياً صادقاً وأنيماً لما يعتمل في جسم المجتمع اللبناني تربوياً فهم لم يهملوا قضية محقة بل أثاروها في المجلس وبالضجة التي تستحقها، كما أنهم لم يتشبثوا بقضايا جوهريّة ويحولوها إلى قضايا سياسية تثير الأزمات، فهامش تعاطيهم مع الشأن التربوي ظل في حدود الإهتمام بشأن ثانوي لا يحتل الصدارة والأولوية إلا نادراً أو عند البعض منهم. قد تكون لهذا الموقف حيثيات ومبررات لا نعلمها الآن، لكن الواضح أنه لم تصل بعد القضايا التربوية إلى احتلال الموقع الذي يجب أن تحتله في سلم الأولويات السياسية عند الحاكم كما عند المعارض الذي قد يغدو حاكماً بعد حين.

٦- يمكننا تصنيف مناقشات النواب التربوية لناحية المضمون في ثلاثة أنواع:

النوع الأول يتكوّن من مناقشات عامة لمواضيع عادية أو مزمنة بإنشاء مدرسة أو ثانوية وهي تستعمل عموماً الأسلوب الطلبي المباشر.

النوع الثاني يتكوّن من الغوص وراء ظواهر مشكلة معينة للوصول منها إلى بنية النظام التعليمي ككل، فالمشكلة تصبح مؤشراً لسوء عمل النظام وللطريقة السيئة في إدارة شؤون البلاد التربوية.

النوع الثالث يتكون من آراء استشرافية مبنية على معرفة دقيقة بالحاضر الراهن مستندة إلى دراسة للماضي وإلى معاناة رجل الدولة المسؤول.

النوعان الأول والثاني لغتهما لغة نمطية مأخوذة من لغة الهيئات والأحزاب والجرائد في خطابها التربوي، والنوع الثالث ينفرد بلغة متميزة إذ مضمونه العميق والنابع من قلب المعاناة يدفعه إلى ابتداء لغة جديدة، للكلمات فيها وزن آخر وترتيب ونسق آخران. وإذا كان هذا شأن هذه الأنواع فإن الأول هو الأكثر كمياً والثاني والثالث هما أقل من الأول إن في عدد كلمات الخطاب أو في عدد المتدخلين.

لقد توصلت دراستنا إلى التعمق في مضامين البيانات الوزارية ومناقشاتها وفي أبعادها وفي لغتها فظهر لنا من وراء ذلك أن خطاب البيانات الوزارية هو خطاب الممكن والمرجو والمتوقع والمكرّر، يظهر فيه الحاكم، وإن لم ينل ثقة النواب، حكمته وحذره ومواقفه وتطلعاته. أمّا المناقشات النيابية فخطاب يمثل حركة المجتمع، يجيش معها ويهدأ وينقل ردات فعل الناس وإن بأسلوب فيه الكثير من الروية والمرونة. فالقضايا التربوية لم تصل يوماً إلى تهديد الاستقرار السياسي في البلاد، كما لم يتوصل أي نائب أو أي كتلة إلى تسويق شأن تربوي بخطاب خاص متميز استطاع بواسطته أن يؤلف رأياً عاماً نيابياً مؤيداً أو معارضاً. لقد بقي الشأن التربوي حتى في الأوقات التي نعم فيها باهتمام النواب، حين لم تكن البلاد منشغلة بهوم أكبر، همّاً غير أساسي يعالج في سياق مناقشات النواب أو في نهايتها رفعاً لعتب أو تجميلاً لخطاب يرنو إلى الشمولية في النظرة السياسية. ألم يحن الوقت بعد لنوع آخر من البيانات الوزارية ولنوع آخر من المناقشات النيابية يطالب به الشعب ويستحقه؟ ألم يحن الوقت بعد لموقع مميز للقضايا التربوية في البيانات الوزارية وفي مناقشات النواب؟ ألم يحن الوقت بعد لخطاب تربوي متميز نابع من عمق المعاناة التربوية التي تشكل نقطة الدائرة في مشكلاتنا وأزماتنا السياسية الراهنة والمستقبلية؟ ألا يستحق الوطن بعد كل المحن التي عصفت به أن يتجرأ سياسيوه، في السلطة السياسية كانوا أم خارجها، على خوض غمار تجربة الإصلاح التربوي منطلقين من منظار العلم والمعرفة العلمية وإن أزعج ذلك بعض المتضررين؟ نعتقد أنه حان الوقت لكل ذلك والوطن يستحقه.

*** ملخص البحث:**

يتناول بحث تطور الخطاب التربوي في البيانات الوزارية وفي مناقشاتها من ١٩٢٦ وحتى العام ١٩٩٦ دراسة تحليلية للبيانات الوزارية للحكومات الإحدى والثمانين التي توالى على السلطة في هذه الفترة الزمنية ولمناقشات النواب لها، تعتمد على طريقة تحليل المضمون راصدة القضايا المطروحة والنظرة المعتمدة في معالجتها في البيانات الوزارية وفي مناقشاتها وكاشفة عن خلفيات الخطاب التربوي للبيانات الوزارية ولمناقشات النواب لها. وقد توصل البحث إلى تبيان أن أسلوب البيانات الوزارية هو أسلوب الحاكم الحذر الذي يبتعد عن الكلام الدقيق فيبقى في العموميات التي لا تؤثر في نيته الثقة ولا تكبله في ممارسته العمل الحكومي فيما بعد، وإن أسلوب النواب في مناقشاتهم هو أسلوب صريح ودقيق يدخل في صلب المعاناة التربوية ويعتف أو يُلطف حسب موقع النائب من الموالاتة والمعارضة.

المصادر والمراجع

بالعربية:

- ١- البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب، إعداد وتحقيق الدكتور يوسف قزحيا خوري، بيروت، مؤسسة الدراسات اللبنانية.
المجلد الأول، ١٩٢٦-١٩٦٦، ١، ٧٨٨ ص.
المجلد الثاني، ١٩٦٦-١٩٧٤، ٢، ٧٨٩-١٤٢٢ ص.
- ٢- البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها مع وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في مدينة الطائف، ١٩٤٢-١٩٩٤، جمع وتقديم السفير السابق جان ملحه، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٥، ٣١٧ ص.
- ٣- حلو مرغريت ١٩٨٢، مراجعة كتاب البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٨١، في حالات، السنة السادسة، ربيع ١٩٨٢، ص.ص. ٧٦-٧٧.

بالفرنسية:

- BARDIN Laurence, 1996 l'analyse de contenu, P.U.F.
- CHARAUDEAU Patrick, 1983, langage et Discours, Éléments de sémiolinguistique, Paris, Hachette.
- GREIMAS Algirdas Julien, et COURTES Joseph, 1979, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Paris, Hachette.
- MAINGNENEAU Dominique, 1987, Nouvelles tendances en analyse du discours, Paris, Hachette.
- SALIBA Gaby, 1978, la politique de l'éducation au Liban en matière d'obligation scolaire, 1943-1975, thèse manuscrite pour le doctorat de 3^{ème} cycle présentée devant l'Université Paris V.

رئيس الحكومة	الرقم الترتيبي للحكومة والمدة التي تولت فيها السلطة
ناظم عكاري وصائب سلام (بعده)	١- الوزارة الحادية والثلاثون ٩ أيلول ١٩٥٢ إلى ١٤ أيلول ١٩٥٢
فؤاد شهاب	٢- الوزارة الثانية والثلاثون ١٨ أيلول ١٩٥٢ إلى ٣٠ أيلول ١٩٥٢
رشيد كرامي	٣- الوزارة الخامسة والأربعون ٢٤ أيلول ١٩٥٨ إلى ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨
أحمد الداعوق	٤- الوزارة السابعة والأربعون ١٤ أيار - آب ١٩٦٠
عبدالله اليافي	٥- الوزارة السابعة والأربعون ١٢ تشرين الأول ١٩٦٨ - ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨
أمين الحافظ	٦- الوزارة الرابعة والستون ٢٥ نيسان ١٩٧٢ - ٨ تموز ١٩٧٣
العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي	٧- الوزارة السابعة والستون ٢٣ أيار ١٩٧٥ - ١ تموز ١٩٧٥
العماد ميشال عون	٨- الوزارة الرابعة والسبعون ٢٢ أيلول ١٩٨٨ إلى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩
- جدول رقم ١- لائحة بالحكومات التي تولت السلطة وبالمدة التي قضتها فيها ولم تتقدم ببيان وزارتي ولم تمثل أمام مجلس النواب.	